



قضية BNP Paribas وسائل القضايا الصبيحة والسلطات الأميركية : الصبر القانونية المستخلصة ودروس الامتثال

بقلم : الدكتور بول مرقص*

وهذه الدفعات التي كان يجريها المصرف كانت بطبيعة الحال تمر عبر فرع المصرف في الولايات المتحدة الذي لم يكن يعرف الوجهة الأخيرة لهذه الأموال التي يتم دفعها، كونها كانت تمر من خلال حساب ثانوي في الفرع السويسري للمصرف حيث نظام السرية المصرفية. وتعمد المصرف عدم ذكر إسم السودان في التحويلات التي كان يجريها وأوزع إلى مستخدميه الذين يجرون تلك العمليات بذلك، كي لا يتم لفت نظر الفرع في نيويورك إلى وجهة تلك الأموال.

وقد تناولت عمليات المصرف التمويل بالدولار الأميركي لتجارة النفط بالسودان بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٩ بعد فترة طويلة من فرض النظام الأميركي عقوبات على الحكومة في الخرطوم منذ الإنقلاب العسكري الذي قام به الإسلاميون عام ١٩٩٣، حيث جرى إدراج الخرطوم على قائمة الدول الراعية للإرهاب عام ١٩٩٣، وهو ما مهد لفرض عقوبات اقتصادية تشمل حظر جميع أنواع التعامل التجاري والمالي بين البلدين في ١٩٩٧ بسبب انتهاكات لحقوق الإنسان، ومددت الولايات المتحدة هذه العقوبات عام ٢٠٠٧.^٤

الحظر الأميركي

تلقي الولايات المتحدة الحظر على الدول أو المنظمات استناداً إلى قانون سلطات الطوارئ الدولية الاقتصادية (IEEPA) International Emergency Economic Powers Act الصادر عام ١٩٧٧، وهو قانون يجيز للرئيس الأميركي تنظيم التجارة بعد إعلان حالة الطوارئ ردّاً على أي خطر غير اعتيادي وطارئ يأتي من مصدر أجنبي.^٥

تفاعل منذ فترة قضية مصرف BNP Paribas والسلطات الأميركية علىخلفية اتهام هذه الأخيرة المصرف بالقيام بمعاملات مصرفية تخالف الحظر الأميركي المفروض على كل من السودان وإيران وكوبا.

تركت هذه القضية سلسلة تجاذبات دبلوماسية وسياسية واقتصادية بين كل من فرنسا والولايات المتحدة الأميركي، إضافة إلى تساؤلات تخطّى إطار العلاقات الثنائية بين البلدين لتشمل التنظيم العالمي العالمي ومسألة توسيع القانون الأميركي إلى خارج حدود دولته، وبالتالي استقلال كل دولة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركي، إضافة إلى حرية التبادل قضية الإلتزام في المصادر. كما أرخت بظلّالها الثقيلة على المصادر العربية والبنانية، خصوصاً مع ما طرأ بعدها من تطورات على مستوى التقدّم في إقرار صيغة متقدمة لمشروع القانون الأميركي المسمى «منع النشاط المالي الدولي لحزب الله» مروراً بالعقوبات على شركة Stars Group Holding في قبرص.

في وقائع القضية

بحسب اتهام السلطات الأميركي، فإن مصرف BNP Paribas، إلتفّ على عقوبات متعلقة بالحظر الأميركي المفروض على كل من السودان وإيران وكوبا عندما قام بعمليات تجارية نفطية مع السودان وإيران وقام بإخفاء المعلومات المتعلقة بالتحويلات الإلكترونية بالدولار لهذه العمليات عن النظام المغربي الأميركي الذي من خلاله تم تسوية جميع العمليات بالدولار الأميركي.^٦

* مؤسس مكتب جوستيسيا للمحاماة www.justiciabc.com، أستاذ في كلية الحقوق وفي الجامعة الأميركي في بيروت، رئيس لجنة الدراسات والشؤون المصرفية في نقابة المحامين في بيروت، شاركت الأستاذة نانسي تحولي من مكتب جوستيسيا، في البحث الآلي إلى إعداد هذا المقال.

² بنك باريبا الفرنسي يسلم المحققين الأميركيين كل الملفات التي تقطّي تعاملاته مع السودان وإيران، روتندرز، ٢٠١٤/٦/١٧.

³ Charles GAVE, «A propos de l'affaire BNP et de mes certitudes», 8/6/2014, www.institutdeslibertes.org

⁴ روتندرز، المرجع السابق.

⁵ The International Emergency Economic Powers Act (IEEPA), Title II of Pub.L. 95-223, 91 Stat. 1626, enacted October 28, 1977, is a United States federal law authorizing the President to regulate commerce after declaring a national emergency in response to any unusual and extraordinary threat to the United States which has a foreign source.



بدعم واسع، وبموجب هذا الإجراء، لا بدّ من تصويت ثلثي الحاضرين على القانون لكي يتمّ اعتماده، خلافاً لما هي الحال بالنسبة إلى الطريقة العادلة للتصويت على القوانين والتي تتطلب الأغلبية الحاضرة في المجلس.

وبالعودة إلى الإقتراح، فهو يفرض شروطاً قاسية لجهة فتح حسابات correspondent account or payable through account من قبل مؤسسات مالية أجنبية يثبت تورطها في أيٍ من النشاطات التالية: تسهيل عملية/ عمليات لحزب الله، تسهيل عمليات لأشخاص Designated for acting on behalf of or at the direction of, or owned or controlled by Hezbollah والتورط في عمليات تبييض أموال من أجل تنفيذ البنددين السابقين. وعلى الرغم من عدم ذكر لبنان مباشرةً في نص مشروع القانون، إلا أنه وردت أسماء مؤسسات مالية وأفراد لبنانيين.

وأفاد حاكم مصرف لبنان أنَّ مشروع القانون الأميركي ليس موجهاً ضد المصارف اللبنانيّة كونه يوجد في لبنان توجّه لمعاقبة المصارف التي تتعاون مع حزب الله، فضلاً عن أنَّ مصرف لبنان حذر المصارف من مخالفة القوانين ونبه هيئة التحقيق الخاصة في المصرف المركزي إلى ضرورة التحرّك في حال الشبهة.

وفي سياق العقوبات، فرضت وزارة الخزانة الأميركيّة عقوبات على شركةStars Group Holding اللبنانيّة، لأنَّ هذه الشركة تساهم، بحسب السلطات الأميركيّة، في شراء التقنيات الضروريّة لتطوير الطائرات دون طيار التي يستخدمها حزب الله، ويشمل الإجراء الذي فرضته وزارة الخزانة الأميركيّة منع أي مواطن أميركي من العمل مع هذه الشركة أو فروعها.^{١٢}

توسيع حدود القانون الأميركي خارج نطاق دولته Extraterritorialité du Droit Américain

لعلَّ النظام القضائي الأميركي هو الأشهر عالمياً في فرض قوانينه الداخلية خارج إطار دولته سواء على مواطنيه أم على الأجانب. فمنذ

بصورة غير قانونية عبر النظام المصرفي الأميركي لصالح دول تحت العقوبات في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٧. كما أنَّ مصرف HSBC بدفع غرامة قدرها ١,٦ مليار دولار بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٢ لتورطه في غسل أموال تجار مخدرات وفي تعاملات غير مشروعة مع دول تحت العقوبات، من بينها السودان وإيران.^٩ وحيثُ، صنفت شبكة مكافحة الجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة الأميركيّة FinCEN^{١٠} مصرف يديره الشريك الأوسط FBME Bank Ltd كمؤسسة أجنبية تعاطي تبييض الأموال سنداً لأحكام القسم ٣١١ من قانون USA PATRIOT Act. وهذا في إطار جهود هذه الشبكة لاتخاذ أقصى التدابير ضد المؤسسات المالية التي تسهل تبييض الأموال التي تنتج عن تطوير السلاح أو الإرهاب أو المجرمين الأجانب المنتسبين إلى منظمات تصنفهم الولايات المتحدة الأميركيّة منظمة «إرهابية».

إلا أنَّ الجديد في قضية مصرف BNP Paribas ليس فقط العقوبة المالية الباهظة التي يقتضي عليه دفعها وبالنسبة ٨,٨٢٦٦ مليون دولار أمريكي إضافة إلى ١٤٠ مليون دولار أمريكي كغرامة، بل حظره من التعامل بالدولار لمدة خمس سنوات يتضمن عليه خلالها تحسين أنظمة وإجراءات الامتثال لديه.^{١١}

أما على صعيد لبنان، وفي إطار جهود الولايات المتحدة لمنع شبكة حزب الله المالية واللوگستيّة الدوليّة من العمل ومن أجل عرقنة تمويل نشاطاته الداخليّة والدوليّة، جرى إقتراح مشروع قانون يجيز للإدارة الأميركيّة تعقب المصارف الأجنبية، بما فيها المصارف المركزيّة الأجنبية التي تعامل طوعاً مع حزب الله والجهات الداعمة له.^{١٢}

وسوف تتم مناقشة هذا القانون في الكونغرس الأميركي (مجلس الممثّلين) بموجب إجراء يُعرف باسم «suspension of rules»، وهو إجراء يتم اللجوء إليه عادةً إذا كان القانون المطروح يحظى

^٩ روتنر، المرجع عينه.

¹⁰ Financial Crimes Enforcement Network.

¹¹ BNP Paribas Pleads Guilty In Manhattan Federal Court To Conspiring To Violate U.S. Economic Sanctions, July 9, 2014, published on: <http://www.justice.gov/usao/nys/pressreleases/July14/BNPPleaPR.php>

¹² يضم مشروع القانون أربعة أجزاء رئيسية:

- عرقلة قدرة الحزب على تمويل نشاطاته الدوليّة: تحديد الجهات الداعمة لقناة المنار
- تصنيف حزب الله منظمة تناجر بالمخدرات
- تصنيف حزب الله منظمة إجرامية عابرة للحدود
- تحديد الجهات الداعمة لقناة المنار

¹³ هشام ملحم، «وزارة الخزانة الأميركيّة تفرض عقوبات على شركة لبنانية تعمل واجهة لحزب الله»، جريدة النهار، ٢٠١٤/٧/١١، ص. ٢ و١٤.

- إيران: منذ العام ١٩٧٩ تاريخ أزمة الدبلوماسيين المخطوفين ولاحقاً لانتهاكات تتعلق برعاية الإرهاب
 - مينمار: منذ العام ١٩٩٧ لقمع المعارضة الديمقراطية
 - السودان: منذ العام ١٩٩٧ لانتهاكات حقوق الإنسان ورعاية الإرهاب
 - روسيا: منذ العام ٢٠٠٠ لمنع تصدير أسلحة نووية، وفي العام ٢٠١٤ بسبب أزمة شبه جزيرة القرم
 - زيمبابوي: منذ العام ٢٠٠٣ بسبب توقيض السلطات الديموقراطية
 - سوريا: منذ العام ٢٠٠٢ لرعاية الإرهاب وتاليًا لانتهاكات حقوق الإنسان
 - بيلاروسيا: منذ العام ٢٠٠٦ بسبب توقيض المؤسسات الديموقراطية
 - كوريا الشمالية: منذ العام ٢٠٠٨ لخطر تخصيب أسلحة من خلال مواد قابلة للانشطار
- العقوبات والسوابق القضائية الأميركيّة
- ليس مصرف BNP Paribas أول مؤسسة إقتصادية تتم معاقبتها من قبل القضاء الأميركي لمخالفته حظرًأً مفروضاً من قبل السلطات الأميركيّة.
- Fokker Services B.V. سبق أن قبلت شركة فوكر الهولنديّة لخدمات الطيران بدفع تسوية قيمتها ٢٢ مليون دولار لخرقها للعقوبات الأميركيّة على كل من إيران والسودان عندما صدرت بطريقة غير مباشرة أو أعادت تصدير قطع غيار إلى السودان، إما أنجّجت أو أعيد إنّتاجها في الولايات المتحدة أو أن مصدرها الأميركي وتحتاج إلى رخصة للتصدير بحسب القوانين الأميركيّة.
- كما سبق لمصرف Mitsubishi UFJ الياباني أن دفع غرامة عام ٢٠١٢ لانتهاكه العقوبات الأميركيّة على إيران والسودان ومينمار وكوبا .
- كذلك امتدت العقوبات الأميركيّة لتشمل المصارف البريطانيّة Standard Chartered Bank بحيث وافق المصرف البريطاني على دفع غرامة ٢٢٧ مليون دولار لوزارة العدل الأميركيّة، لانتهاكه قانون الطوارئ الاقتصادي الدولي، بتحويله ملايين الدولارات

⁶ Kindhearts v. Geithner, 647 F. Supp. 2d 857, 866, ND Ohio 2009.

⁷ U.S. Treasury, Office of Foreign Asset Control, Sanctions Programs and Country Information <http://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Pages/Programs.aspx>

⁸ المرجع السابق.



في تغطية الخسارة الفادحة التي سيتكبّدّها على إثر منعه من التداول بالدولار لمدة من الزمن.

خلاصة

BNP Paribas في التعليق على العقوبات المفروضة على مصرف يورد أحد الخبراء:

*"the settlement comes as the U.S. Justice department is eager to prove no financial institution is "too big for jail" or so large that punishing a bank is for misconduct could hurt the broader economy"*²⁰

فالإمتثال الجيد يتطلب من الإدارة العليا تأكيداً مستمراً على وجوب أن تسود المصرف ثقافة مبنية على معايير عالية من الأمانة والنزاهة المهنية.

فهل يكون مصرف BNP Paribas عبرة لغيره من المؤسسات المالية بوجوب الإرتقاء فوق غاييات الربح لصالح الإلتزام بالقوانين؟

مكافحة عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والإبلاغ فوراً عن حالات الإشتباه بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب إنفاذًا لنص المبدأ السابع من مبادئ تكوين إدارات الإمتثال كما حدّدته لجنة بازل.

كذلك، يفرض الإمتثال على المصارف التي تختر تتنفيذ أعمالها في بلدان معينة الإلتزام بجميع الأنظمة والتعليمات المحلية المطبقة في تلك البلدان وأن يكون لكل مصرف إجراءات مطبقة ومستحدثة لتحديد وتقييم المخاطر المحتملة أو المتزايدة على سمعة المصرف بشأن نشاطه في البلدان المستضيفة من قبل الشركات أو الفروع التابعة.¹⁹

وان كانت وظيفة الإمتثال فاعلة في قضية مصرف BNP Paribas، إلا أنّ الإدارة العليا لم تعنها مسألة الإلتزام بالقوانين أمام الربع الذي كانت تجنيه من العمليات التي أجرتها.

BNP Paribas أما على صعيد المخاطر، فيجمع سلوك مصرف BNP Paribas بين المخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية، ويسُلط الضوء حالياً على دائرة المخاطر في ظل العقوبة الباهظة التي يواجهها المصرف وإن كانت موارده الاحتياطية تكفي لإيفائها دون التأثير على أرباحه. فضلاً عن ذلك، فإنه يتحمّل المصرف إيجاد طرق بديلة تساهمن

العمليات في الداخل الأميركي كونها كانت تتم بالدولار الأميركي من شأنها جعل القانون الأميركي، هو الواجب التطبيق، واستناداً إلى ذلك، كان لا بد للمصرف أن يعلم بأن العمليات التي يجريها هي عمليات غير قانونية.¹⁰

في الإلتزام والمخاطر

إن مسألة الإلتزام في قضية مصرف BNP Paribas تخطّى جدلية امتداد القانون الأميركي عبر القارات؛ إذ سبق ومنعت الإدارة العامة للمصرف منذ العام ٢٠٠٧ متابعة أية عمليات مع الدول المعنية بالحظر الأميركي.¹¹

كذلك تنبّهت دائرة الإلتزام في المصرف إلى العمليات غير القانونية التي يجريها وحدّرت إدارة المصارف منذ العام ٢٠٠٥ بوجود تسعة مصارف عربية على لائحتها تقوم فقط بعمليات تخصّصية بالدولار لصالح مصارف سودانية وأن هذه الممارسات تشّكل التفافاً على الحظر الأميركي على السودان بالتعامل بالدولار. كما أن دائرة الإلتزام في الفرع السويسري للمصرف أبدت تحفّظاتها أمام أعلى الإداريين في المصرف على العمليات التي تتم مع ولصالح العملاء السودانيين. إلا أن هذه التحذيرات لم تلقَ جواباً عند المسؤولين في المصرف الذين أصرّوا على متابعة العمليات.¹²

ويطرح هذا الموضوع مسألة فاعلية دائرة الإمتثال في المصارف. فعلى صعيد الإمتثال، تختلف وتتنوع مسؤوليات دائرة الإمتثال داخل كل مصرف حسب عمله وهيكّله التنظيمي، إلا أنّ هناك مجموعة من المسؤوليات الأساسية التي تُعتبر من صلب عمل دائرة الإمتثال كتحديد وقياس وتقييم ومتابعة مخاطر عدم الإلتزام، وتطبيق قواعد

العام ٢٠٠٠ ما فتئت السلطات الأميركيّة تفرض رقابتها في الأسواق العالمية بشّتى الطرق، ولعلّ قانون FATCA الذي استُحدث مؤخرًا تحت عنوان الإلتزام الضريبي، مثل على تدخل السلطات الأميركيّة في العمليات المالية.

أما في قضية مصرف BNP Paribas، فكي تبرّر السلطات الأميركيّة تدخلها وسلطتها على فرض عقوبات على المصرف، اعتبرت أن العمليات التي تتم بالدولار الأميركي - وهي عملتها الوطنية - وإن تمت بين دولتين أجنبيتين تقع تحت رقابتها إذ يجب أن تتم تسويتها عن طريق المقاومة من خلال النظام الأميركي. وبهذا الأمر، تعتبر السلطات الأميركيّة أن لها حق رقابة على جميع العمليات التي تتم بعملة الدولار الأميركي (وهي تشكّل ٨٠٪ من العمليات في العالم) وأن لها الحق في أن تعرف من هو المستفيد النهائي منها، وهذا ما يمهّد الطريق - نظراً لقدرتها في مجال المعلوماتية - لجعل قانونها الداخلي قانوناً ينطبق على جميع دول العالم.¹³

يعتبر البعض أن توسيع الرقابة الأميركيّة لهذه الدرجة يشكّل نوعاً من القيد أمام حرية التجارة والتبادل، كون الولايات المتحدة تصبح طرفاً في جميع العمليات المالية التي تتم بعملتها دون أن يكون للأطراف المتعاقدين أيّ قول بهذا الشأن. فتحت ذريعة مكافحة الإرهاب وتبييض الأموال، باتت الولايات المتحدة تبسّط سيادتها على حساب الدول الأخرى بموجب ما يُعرف بـ "Power Grab".

فمثلاً في قضية مصرف BNP Paribas، اعتبر المصرف أنه لم يرتكب أي خطأ كونه جرى احترام كل من القوانين الفرنسية والسويسرية. في المقابل، اعتبرت السلطات الأميركيّة أن توسيع

¹⁴ Charles GAVE, «A propos de l'affaire BNP et de mes certitudes», précité.

¹⁵ www.lacrisedesannees2010.com/article-affaire-bnp-de-la-delinquence-a-la-complicite-politique-applaudie-123915687.html

¹⁶ Affaire BNP Paribas : l'illustration de la domination du pouvoir politique sur le pouvoir économique, 4/7/2014, http://lespoir.jimdo.com/2014/07/04/affaire-bnp-paribas-l-illustration-de-la-domination-du-pouvoir-politique-sur-le-pouvoir-%C3%A9conomique/

¹⁷ Devlin BARRETT, CHRISTOPHER M. MATTHEWS and ANDREW R. JOHNSON (with the contribution of Charles on : http://online.wsj.com/articles/bnp-agrees-to-pay-over-8-8-billion-to-settle-sanctions-probe-1404160117

¹⁸ White paper on the role of compliance, securities industry association, compliance and legal division, October 2005, Under the overall direction of the Executive Committee of the SIA's Compliance and Legal Division, this White Paper was developed by a working group comprised of members of the Division's Executive Committee, a member of the SIA's Self-Regulation and Supervisory Practices Committee and Gerald Baker, a consultant to the Division, in multiple meetings and discussions that took place during the first five months of this year. In addition to the significant time and effort supplied by our Division and its membership, we wish to acknowledge the valuable assistance provided by Wachtell, Lipton, Rosen & Katz, outside counsel for this matter.

¹⁹ مؤسسة النقد العربي السعودي، المملكة العربية السعودية، دليل الإلتزام بالأنظمة للبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية، قانون الأول ٢٠٠٨.

²⁰ BNP Paribas Draws Record Fine for 'Tour de Fraud', The Wall Street Journal, June 30, 2014, Pre-cited.